

كيندريل» تنضم إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات المباشرة في الإمارات



«أبوظبي:» الخليج

انضمت شركة «كيندريل» الأمريكية؛ أكبر مزود لخدمات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العالم، إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التابع لوزارة الاقتصاد، والتي تهدف إلى جذب الشركات الممكنة رقمياً من جميع أنحاء العالم وتزويدها بأساسيات دخول السوق للانطلاق والتوسع إقليمياً وعالمياً من الإمارات

وتأتي هذه الخطوة من جانب «كيندريل» تأكيداً لإقبال الشركات العالمية العاملة في قطاعات اقتصاد المستقبل على الانضمام إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث سبق ذلك الإعلان عن انضمام تسع شركات جديدة إلى المبادرة في فبراير الماضي وحده

وتقوم شركة «كيندريل» التي تتخذ من نيويورك مقراً لها بتقديم خدماتها المبتكرة لآلاف العملاء من المؤسسات في 60

دولة، وتوجد الشركة في السوق الإماراتي منذ اليوم الأول لإطلاقها العالمي في نوفمبر 2021، حيث تدعم البنية التحتية ذات الطبيعة المعقدة والحساسة لشركات الطيران الرائدة في الدولة، بما في ذلك الاتحاد للطيران ومؤسسات مالية، وهيئات حكومية ومقدمو رعاية صحية وشركات نفط وطنية، وشركات تجارية وغيرها.

وتستهدف الشركة عبر انضمامها إلى المبادرة أن تلعب دوراً أساسياً في تحفيز نمو الاقتصاد القائم على المعرفة في الدولة. وقال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية: «تواصل مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جذب مزيد من الشركات العالمية الرائدة للمساهمة في تحفيز نمو قطاعات اقتصاد «المستقبل القائم على المعرفة والابتكار».

وأضاف: «إن قرار كيندريل بتعزيز وجودها في الإمارات يعكس مدى جاذبية بيئة الأعمال في الدولة للشركات العاملة «في قطاعات اقتصاد المستقبل، كما يعزز تطور مكانة الدولة مركزاً عالمياً للابتكار».

وتابع الزيودي: «نتطلع إلى دعم طموحات كيندريل في التوسع إقليمياً، والاستفادة من خبراتها الرائدة في تطوير «صناعات المستقبل».

وقال زيركسيس كوبر، رئيس الأسواق الاستراتيجية في «كيندريل»: «يسعدنا الانضمام إلى برنامج الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التابع لوزارة الاقتصاد في دولة الإمارات، ونتطلع إلى العمل مع الوزارة ومع الدكتور ثاني الزيودي. ونشيد بالتوجه الاستراتيجي لدولة الإمارات لوضع التحول الرقمي على رأس أولويات خططها الوطنية، «وتعزيز دور التكنولوجيا في إعادة تشكيل كافة مناحي الحياة دعماً للنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة».